استخدمها شامير، عجل في قرار الادارة الاميركية الامتناع عن التعليق أو الرد على أي أسئلة تتعلّق بعملية السلام في الشرق الاوسط، أو بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، بسبب تعرّض الموقف الاميركي للكثير من «التشويه»، ولتفادي «تحريف مؤسف للوقائع»، خصوصاً من الجانب الاسرائيلي، حيال قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٩٤. كما أعادت الادارة الاميركية، في الوقت عينه، التأكيد على ان شروط تنظيم عملية السلام وقواعدها ترتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ولا تشمل أياً من قرارات الامم المتحدة الاخرى (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٠/٥/١٩٩٢).

وفي هذا المضمار، قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، تتوايلر، ان المسائل المتعلقة بعملية السلام هي في غاية الدقة، ويمكن تشويهها من خلال العناوين البسيطة. وكررت ما سبق وأعلنه مسؤولون اميركيون، وهو ان المهم «هو عملية المفاوضات المباشرة» بين الاطراف العربية والاسرائيلية نفسها، وان للعملية شروطاً وقواعد محدّدة اتفقت عليها الاطراف جميعها، وتضمّنتها رسالة الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي (سابقاً)، بصفتهما الدولتين الراعيتين، قبل انعقاد مؤتمر السلام في مدريد. وأضافت، ان الشروط والقواعد تذكر، بالتحديد، قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وحدهما، و«هذان القراران، وليس القرارات الاخرى الكثيرة التي صوّتت عليها الامم المتحدة عبر السنين، يشكّلان الشروط والقواعد المتّفق عليها لعملية السلام» (المصدر نفسه).

والواضح ان الادارة الاميركية، في قرارها هذا، حاولت تفادي تعريض عملية السلام الى التصدّع، لأن طرح المسائل «الشائكة»، قد يؤدي الى «سقوط بيت الورق» الذي تقوم عليه العملية برمّتها. كما تحاشت، تجدد الحملة الاسرائيلية عليها، اضافة الى عدم الافساح في المجال أمام رئيس الوزراء الاسرائيلي لاستغلال الوضع من اجل تحقيق مكاسب انتخابية.

ولكن هل طويت صفحة الخلاف الى غير رجعة؟ جاءت الاجابة، هذه المرة، على لسان مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في خطاب له في مؤتمر للجنة الاميركية ـ اليهودية، حين أكد على استمرار وجود خلافات بين الطرفين، في شأن عدد من القضايا الحيوية، منها قضية المستوطنات في الارض المحتلة، وضمانات القروض لاسكان المهاجرين اليهود السوفيات، والمساندة الاجرائية المتعلّقة بمشاركة فلسطينيي الشتات في المفاوضات متعددة الطرف المتعلّقة باللاجئين والتنمية الاقتصادية» (المصدر نفسه، ١٦ ـ ١٧/٥/١٩٩٢).

واذا كان التذكير المستمر لنقاط الخلاف الاميركية ـ الاسرائيلية هو الخط الثابت لدى الادارة الاميركية، فان السؤال الذي ظل يتردد طرحه، على هامش بدء أعمال لجنة الحدّ من التسلّح في واشنطن، هو ما يمكن ان تفعله الادارة الاميركية، في هذا المجال. وبالطبع، لم تتأخر الاجابة عن هذا السؤال كثيراً، فقد أعلنت وزارة الخارجية الاميركية فرض قيود جديدة على بيع أي معدّات تتعلّق بتكنولوجيا الصواريخ الى عدد من دول المنطقة، بما فيها اسرائيل. وفي هذا الصدد، قال وزير التجارة الاميركية لشؤون التصدير، جون ماكانتي، ان عمليات التصدير الى هذه الدول ستخضع لاجازات مسبقة للتأكد من ان بلاده لا تشارك في نشاطات تستهدف صنع الصواريخ. وأكد ان الخطوات الجديدة هي جزء من الجهود الدولية للحدّ من انتشار اسلحة الدمار الشامل، وان على المصدّرين الاميركيين ان يعتمدوا الحذر في التعامل مع عدد من الدول لتحاشي المشاركة في النشاطات المتعلّقة بصناعة الصواريخ أو المساهمة فيها (الحياة، لندن، ١٧/٦/١٩٩٢).

الاستحقاق الانتخابي

أكثر من ذلك، بدا واضحاً ان الادارة الاميركية تأمل بحصول تغيير في الساحة السياسية الاسرائيلية في ضوء الاستحقاق الانتخابي، لكن من دون ان تبدي تدخلاً مباشراً في الحملة الانتخابية، أو تقطع الحبل، بالكامل، مع تل ـ أبيب. ولكنها سعت الى اللعب على حبل آخر، للتأثير في الانتخابات من خلال العامل الفلسطيني.

السؤال الذي طرحه العديد من المراقبين هو: اين يقف لقاء اعضاء الوفد الفلسطيني